

ورقة عمل رقم 42

المساواة والعدالة والنوع الاجتماعي في سورية

سميرة صبح

المركز الوطني للسياسات الزراعية

تشرين الأول، 2008

جدول المحتويات

1.....	مقدمة
1.....	1. لمحة تاريخية عن المساواة بين الجنسين.....
3.....	2. تعاريف ومصطلحات.....
6.....	3. مؤشرات التنمية المرتبط بالانوع الاجتماعي وحجم الفجوة النوعية في سورية.....
7.....	1.3 دليل التنمية المرتبط بالانوع الاجتماعي.....
7.....	1.1.3 مؤشر الحياة المديدة والصحية.....
9.....	1.1.1.3 توقع الحياة.....
9.....	2.1.1.3 معدل وفيات الأطفال والأمهات.....
10.....	3.1.1.3 معدلات الخصوبة ومعدل استخدام وسائل تنظيم الأسرة.....
10.....	2.1.3 مؤشر اكتساب المعرفة.....
10.....	1.2.1.3 التعليم الأساسي (حلقة أولى وثانية).....
11.....	2.2.1.3 التعليم الثانوي العام والمهني.....
12.....	3.2.1.3 التعليم العالي في المعاهد والجامعات.....
12.....	3.1.3 مؤشر مستوى المعيشة اللائق.....
16.....	2.3 مؤشر تمكين المرأة.....
16.....	1.2.3 المشاركة السياسية وصنع القرار.....
17.....	2.2.3 المشاركة الاقتصادية وصنع القرار.....
19.....	3.2.3 السيطرة على الموارد.....
22.....	4. الخلاصة.....
24.....	5. التوصيات والمقترحات.....
27.....	المراجع.....
29.....	الملحقات.....

بما أن تطبيق مبدأ المساواة والعدالة بين الجنسين هي من المبادئ الأساسية لحقوق الإنسان وهو السبيل اللازم لتحقيق الأهداف التنموية للألفية التي أقرتها للأمم المتحدة، تواجه المؤسسات والهيئات العاملة في مجال التنمية بشكل عام ومساواة النوع الاجتماعي بشكل خاص عراقيل عديدة منها الافتقار للمعلومات والبيانات اللازمة لوضع الخطط والسياسات الهادفة إلى سد الفجوة بين الجنسين والاستثمار الأمثل لطاقت المجتمع بشكل يتيح لكل أفراد بكافة فئاتهم وشرائحهم أن يشاركوا بفعالية وكفاءة في عملية التنمية الشاملة. من ناحية أخرى، يؤدي الاستثمار الذي يستهدف النساء والشباب والذين يشكلون غالبية سكان العالم إلى نتائج اقتصادية واجتماعية سليمة، بينما التمييز بين الجنسين سيؤدي إلى ارتفاع كلفة التعليم وانخفاض الإنتاجية وارتفاع معدل الوفيات بين صفوف الأمهات والأطفال. وبالمقابل فإنّ الفشل في تحقيق ذلك سوف يُعمّق جذور الفقر لأجيالٍ قادمة حيث أن عدم المساواة بين الجنسين يؤدي إلى انحدار دول ومجتمعات بأكملها نحو الفقر المزمن وسوء الرعاية الصحية، خاصة في الدول النامية والأقل نمواً.

سنحاول في هذه الورقة تسليط الضوء على المجالات التي تتسع فيها الفجوة بين الجنسين والمجالات التي تضيق فيها الفجوة بينهما ومعرفة المعوقات التي لا تزال قائمة في وجه تحقيق العدالة والمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة وما هي السياسات اللازمة لتقليص الفجوة بين الجنسين، ومن ثم استعراض لأهم التوصيات والمقترحات الواجب اتخاذها على المستوى العام بهدف تحقيق مجتمع تسود فيه العدالة الاجتماعية والتوزيع العادل للموارد بين جميع أبنائه كل حسب كفاءته وتحقيق مبدأ تكافؤ الفرص للوصول إلى تنمية شاملة في كافة الميادين الاجتماعية والاقتصادية والسياسية لتحقيق الهدف الثالث من الأهداف الألفية للتنمية للأمم المتحدة التي تنص على تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

1. لمحة تاريخية عن المساواة بين الجنسين

بدأت الحركة النسوية بالظهور والمطالبة بالتححر والخروج من محيطها الضيق إلى المحيط الواسع للمشاركة في مختلف مناحي الحياة بعد الثورة الفرنسية سنة 1789 على شكل مجموعات تنادي بحقوق النساء وتحسين أوضاعهن حيث حملت تلك الثورة شعارات عن الحرية والمساواة والإخاء رداً على الأوضاع التي كانت تعيشها النساء من الظلم والجور والدونية في تلك الفترة وبالتالي كان لابد للمرأة من أن ترفع صوتها مطالبة برفع ذلك الظلم والجور المطبق عليها وإعادة صياغة القوانين الجائرة التي كانت سائدة حينذاك. وقد ركزت شعارات تلك الحركات في بدايتها على حق المرأة في المشاركة في الحياة العامة ومع هذا استمر وضع المرأة

على ما هو عليه من الجور والظلم حتى بدايات القرن العشرين والعقود الأولى منه خاصة مع نشوب الحرب العالمية الأولى التي أدت إلى زيادة عدد النساء في القوى العاملة مما شكل ضغطاً كبيراً على المجتمع والقوى السياسية وبدأت كفة الحركات النسوية في الرجحان لصالحها حتى بداية مرحلة الستينيات لتشهد الموجة الراديكالية للحركة النسوية والتي كان من أهم أهدافها:

- توسيع فرص التعليم للمرأة وتحسينها ومساواتها مع الرجل في ذلك المضمار.
- المساواة القانونية في العمل وتولي الوظائف الحكومية أسوة بالرجل.

بعد تلك الفترة ومع بداية ظهور الأنظمة الديمقراطية في الغرب، بدأت الحكومات تدرك أهمية تطبيق مبادئ العدالة والمساواة بين أبناء المجتمع وخاصة بين المرأة والرجل. وكان هناك تعارض كبير بين مؤيدي ومعارضى فكرة المساواة بين الجنسين معتبرين أن قضية العلاقة بين المرأة والرجل مبنية على أسس دينية واجتماعية وتاريخية حيث ينظر المعارضون لفكرة المساواة بين الرجل والمرأة على أنها:

- تقليد المرأة للرجل في كل شيء مما يفقدها أنوثتها وفيه تعارض مع الدين بالإضافة إلا أن البعد الاقتصادي الذي أصبح مرتبطاً بديمومة الزواج فالمرأة التي لا تعمل قد لا تجد فرصة للزواج أو المرأة المتزوجة العاملة قد تفقد زواجها في حال فقدت عملها.

- تصاعد الشعور بالفردية وارتفاع نسب الطلاق نتيجة الاستقلال الاقتصادي للمرأة

- تضائل فكرة التضحية من أجل الأولاد وتفكك الأسرة وظهور مشاكل اجتماعية جمة

في حين أن المؤيدين لفكرة المساواة بين الجنسين يرون أنه من الضروري أن تُعامل المرأة معاملة تُثلّى كالرجل من الناحية القانونية والسياسية وفي إتاحة الفرص والحصول على الموارد وتوزعها بعدالة وإنصاف وإشراكها في التنمية واتخاذ القرارات بوصفها مستفيدة وفاعلة نشطة على حد سواء، وعدم التمييز ضدها في الحقوق والواجبات. وبناء على ذلك، لكي تتحقق المساواة يستلزم توفير فرص الحصول على الموارد بعدالة وبفاعلية وتوزيعها على كافة المستويات وعلى قدم المساواة لكلا الجنسين وهذا ما أكدت عليه كل المؤتمرات العالمية المتعلقة بقضايا المرأة المنعقدة خلال العقود الماضية والتي يمكن تلخيصها بالآتي:

- ينبغي إزالة كافة العقبات التي تعترض تحقيق المساواة بالنسبة للمرأة وتغيير الصورة النمطية وإزالة الحواجز التي تقف حائلاً أمام تحقيق ذلك

- زيادة الوعي لدى السكان والحكومات بأهمية تطبيق مبدأ المساواة والعدالة بين الجنسين من خلال القنوات الرسمية وغير الرسمية ووسائل الإعلام والمنظمات غير الحكومية ومنابر الأحزاب السياسية

• العمل على تنفيذ منهاج عمل مؤتمر بكين لتمكين المرأة والنهوض بها وإزالة جميع العوائق التي تحول دون مشاركتها مشاركة فعالة في جميع مجالات الحياة العامة والخاصة والاجتماعية والثقافية والسياسية

• إقرار مبدأ المساواة في اتخاذ القرارات وتحمل المسؤوليات بين المرأة والرجل في البيت وفي مواقع العمل وفي المجتمعات الوطنية والدولية عموماً (أثر الحركة النسوية على العالم العربي وانتقال مصطلح الجندر إلى التطبيق في العالم العربي)

بالنسبة لمسألة المساواة بين الجنسين في سورية، من المعروف أن التشريع الإسلامي لا يزال هو الحكم في قانون الأحوال الشخصية وأحوال المرأة بالرغم من أن الحكومة تعمل على تعديل عدد من القوانين المدنية وإصلاح عدد منها منذ أكثر من ثلاثين عاماً من أجل أن تأخذ المرأة حقوقها بعدالة وإنصاف على قدم المساواة مع الرجل. إلا أنها إلى الآن لم توضع هذه الإصلاحات موضع التنفيذ بسبب التقاليد والأعراف الاجتماعية التي لا تزال تقيد تطبيق تلك الإصلاحات. والخطوة الجادة التي اتخذتها الحكومة في هذا السياق هو إحداث اللجنة الوطنية للمرأة لمتابعة تنفيذ منهاج عمل بكين (المؤتمر الدولي الرابع للمرأة المنعقد في بكين 1995)، ومهمة تلك اللجنة هي متابعة شؤون المرأة لذلك قامت تلك اللجنة بإصدار تقرير إلى الأمم المتحدة حول تطور سير العمل في مجال المساواة بين الجنسين ورفع التوصيات اللازمة للحكومة في سورية.

2. تعاريف ومصطلحات

يتم تداول العديد من المصطلحات والتمييزات تتعلق بالنوع الاجتماعي في كافة التقارير والدراسات التي تتناول النوع الاجتماعي وقضايا المساواة والتمكين وسد الفجوات بين الجنسين وأدوار الجنسين وأهمية تحليل تلك الأدوار وإدماج النوع الاجتماعي في برامج التنمية ومراعاة المنظور الجندري. لذلك من المفيد الإتيان على تعريف تلك المصطلحات قبل الخوض في مؤشرات ودلالات تمايز الجنسين موضوع الورقة.

المرأة، الرجل والجندر

يعود مصطلح النوع الاجتماعي أو (الجندر) أصلاً للثقافة الغربية في أواخر القرن الماضي ومع بداية عصر الانفتاح والتحرر والعولمة بحيث أصبح من الصعب أو بالأحرى من المستحيل العيش في مجتمع معزول عن الحركات الاجتماعية العالمية، وبالتالي من الصعب المحافظة على العادات والتقاليد والأعراف الخاصة بكل مجتمع، حيث وجد كل مجتمع نفسه مضطراً للانخراط مع الثقافات الأخرى مواكباً التطورات والتغيرات الاقتصادية والثقافية والاجتماعية التي تدور في محيط العولمة. وبناء على ما تقدم، فقد جاء مصطلح النوع الاجتماعي (الجندر) للتفريق بين مصطلح الذكر والأنثى كحالة بيولوجية تميز الكائن البشري منذ ولادته وبين الرجل والمرأة كتعبير عن الحالة الاجتماعية والأدوار التي يؤديها كل منهما في حياته العامة وذلك تبعاً لعادات

وتقاليد وأعراف متوارثة عبر الأجيال والعصور. وبالتالي فإن الأدوار التي يؤديها كل من الرجل والمرأة هي أدوار متشابهة ومتباينة في آن معاً وذلك تبعاً للفئات وللمجتمعات التي ينتمون إليها. كما أن الفروق بين الجنسين يؤثر تأثيراً بالغاً على توزيع الموارد ما بين الرجل والمرأة ويتم تشكيل تلك الفوارق تبعاً لمحددات إيديولوجية ودينية وعرقية واقتصادية واجتماعية. وبما أن أدوار الجنسين مشكلة اجتماعية وليس فطرية، يمكن تغيير ذلك السلوك الاجتماعي السائد في توزيع الموارد من خلال اتخاذ تدابير اجتماعية واعية من ضمنها السياسات العامة.

ومن هنا يجب التفريق بين مصطلح الأنثى وبين مصطلح المرأة حيث يعرف مصطلح الأنثى بأنها المرأة على الأساس البيولوجي فقط أما مصطلح المرأة أو البنت فيدل على نوع الجنس استناداً إلى الاعتبارات البيولوجية والاجتماعية والثقافية في الوقت نفسه. لذلك يتم استخدام مصطلح المرأة بدلاً من الأنثى ذو الدلالة البيولوجية. كما أن مصطلح الأمومة يدل على وضعية المرأة في حالة الأمومة وعلى المهام والمسؤوليات والأنشطة التي تضطلع بها المرأة لإنجاب الأطفال ورعايتهم. وتساهم المرأة مساهمة كبيرة في رعاية الأسرة وتنمية المجتمع غير أنه لا يتم دائماً الاعتراف بمساهماتها تلك وينبغي إذاً الاعتراف بدور الأبوين والأسرة في تربية الأطفال وتستدعي هذه الأنشطة تقاسم المسؤوليات بين الأبوين والمجتمع بصفة عامة وينبغي أن لا تكون الأمومة ودور المرأة في الإنجاب ذريعة للتحامل عليها والحد من مشاركتها في حياة المجتمع ومن المهم الاعتراف بأهمية دور المرأة في رعاية أفراد الأسرة (معجم قضايا تمايز الجنسين، منشورات برنامج الغذاء العالمي).

تعريف المساواة العادلة في الشريعة الإسلامية

تعد المساواة جزءاً أساسياً من العدل، والعدل في اللغة هو الحكم بالحق وهو نقيض الظلم والجور، والعدل أيضاً هو الوسطية والتوازن أي موازنة بين الطرفين المتنازعين أو المختلفين دون ميل أو تحيز إلى أحدهما ضد الآخر وهو بعبارة أخرى موازنة بين الأطراف بحيث يعطي كل منهم حقه دون بخس ولا جور عليه.

فالمساواة العادلة بين الرجل والمرأة هي التي توازن بين إنسانية المرأة (فيما تجتمع فيه من خصائص مع الرجل) وبين أنوثتها (فيما تختلف فيه من خصائص بيولوجية وسيكولوجية مع الرجل) وقد أيدّ الشرع الحكيم هذا المنطق وجعل المساواة أصلاً للغالبية المطلقة لأحكام الدين المتعلقة بالجنسين ولم يعتبر الفروقات البيولوجية الوظيفية الموجودة بين الجنسين منعاً من التسوية بينهما طالما أن هذه الفروقات ليست ذات أثر جوهري في المسألة

التحيز بسبب الجنس والتفاوت بين الجنسين وقضايا تمايز الجنسين

تتجلى الفوارق بين الجنسين وتتضح في حالة الجوع والصحة ومعدل الوفيات والمهارات التي يملكها كل جنس والممارسات القانونية ونمط الخيارات التي تواجهها النساء والفتيات مقارنة مع

الرجال والأولاد الذكور. وبالتالي تظهر تلك الفوارق جلياً في بيئة الفقر وخاصة عند حدوث كوارث وأزمات حيث تحاول المرأة أن تعوض عن تعبها بأن تلقي بعض الأعباء على البنات وتسريب عدد كبير منهن من المدارس مما يؤدي إلى فقدان فرص تعليمهن ووضعهن في دائرة الفقر ومنعهن من العيش في رخاء مستقبلاً.

يُقصد بالتحيز حسب الجنس هي الأفعال الموجهة ضد المرأة (أو الرجل) والمستمدة من النظر إلى الجنس الآخر بوصفه أقل شأنًا وبالتالي لا يتمتع بنفس الحقوق. أما التفاوت بين الجنسين فيُقصد به تفاوت درجات حصول النساء والرجال على الخدمات والموارد والمكانة الاجتماعية على نحو يحظى فيه الرجال بالأفضلية بصفة عامة ويتخذ شكلاً مؤسسياً من خلال القوانين والعادات الاجتماعية. وعطفاً على ما ذكر سابقاً يُنظر إلى قضايا تمايز الجنسين على أنها الفوارق بين النساء والرجال والأولاد والبنات القائمة على أساس اجتماعي وثقافي داخل الأسرة الواحدة أو الثقافة الواحدة أو بين الثقافات المختلفة وتتغير هذه الفوارق عبر العصور وتبرز هذه الفوارق في الدور الاجتماعي لكل جنس من الجنسين وفي الحصول على الموارد وفي العقوبات والفرص والاحتياجات والتصورات والآراء وغير ذلك. ويشمل هذا المصطلح النساء والرجال معاً وعلاقتهم المتداخلة ولا يعتبر مرادفاً لمصطلح قضايا المرأة.

الفجوة بين الجنسين

يُقصد بالفجوة بين الجنسين الفوارق الكمية بين النساء والرجال والبنات والأولاد في الحصول على الموارد والتعليم والصحة والسلطة ومن شأن هذا الحد من تفاقم الفوارق القائمة على نوع الجنس أن تمثل دليل يبين للعاملين في مضمار التنمية مدى الفوائد التي يحققها النساء والرجال والبنات والأولاد من أنشطة المشروعات أو سياسات التعليم والرعاية الصحية وتوزيع الأغذية وغير ذلك (معجم قضايا تمايز الجنسين، منشورات برنامج الغذاء العالمي).

أدوار الجنسين

أدوار الجنسين هي عبارة عن أنماط السلوك المحددة اجتماعياً والمهام والمسؤوليات المسندة إلى النساء والبنات على أساس الاختلافات المدركة اجتماعياً والتي تحدد سلوك النساء والرجال والتي قد تتغير بصورة مؤقتة أو دائمة بفعل ما يختاره الفرد لنفسه أو بمرور الزمن استجابة لبعض الأحداث الطارئة مثل الأزمات الاقتصادية والكوارث الطبيعية وحالات الطوارئ الناجمة عنها أوضاع ما بعد الحروب حيث تتفاوت سلطة اتخاذ القرارات وتحمل المسؤوليات بين النساء والرجال (معجم قضايا تمايز الجنسين، منشورات برنامج الغذاء العالمي).

ومن هذا المنطلق نشأت أهمية تطبيق مبدأ المساواة والعدالة الاجتماعية بين أبناء المجتمع الواحد والتي نادى بها الديانات السماوية ونصوص حقوق الإنسان وأفكار وتعاليم الرسل والأنبياء والفلاسفة. إن تقوية وتمييز فئة على أخرى والاستهانة بمقدرات فئة اجتماعية واستضعافها

والإقلال من شأنها يؤدي إلى مشاكل اجتماعية واقتصادية جمة . لذا جاءت كل المواثيق والاتفاقيات الدولية لتؤكد على مبدأ إحقاق الحق وعدم الاستغلال وعدم التمييز المبني على العرق والجنس والدين. المقصود بالمساواة والعدالة هنا هو التوزيع العادل للموارد وتحقيق مبدأ تكافؤ الفرص وإتاحتها أمام جميع أبناء الوطن دونما تمييز وليس كما يعتبره بعض المناهضين لفكرة المساواة بين الرجل والمرأة على أنها دعوة للمرأة بأن تقلد الرجل في كل شيء وأن تكون نسخة طبق الأصل منه وأن تتفوق عليه في العمل والتعليم والفرص الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، لا بل المساواة تعني إتاحة الفرصة أمام كل منهما بعدل وإنصاف لتتمكن المرأة من أن تأخذ دورها الكامل في بناء الأسرة والمجتمع بكافة جوانبه الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للوصول لمجتمع يسود فيه العدل والمساواة لا يطال الجور والظلم فيه أحد قدر الإمكان. ولتحقيق ذلك كان لابد من إدماج النوع الاجتماعي في عملية التنمية من خلال إجراء بعض التعديل لبعض القوانين والمناهج التعليمية وتغيير الصورة النمطية للمرأة في حياة الأسرة وأدوار الجنسين وعلاقاتهما وإعادة تفعيل دور المرأة في مواقع اتخاذ القرار من مستوى الأسرة إلى المستوى العام.

3. مؤشرات التنمية المرتبط بالنوع الاجتماعي وحجم الفجوة النوعية في سورية

بما أن الفقر يرتبط ارتباطاً قوياً بقضايا حقوق الإنسان، فإن ضعف النمو الاقتصادي يعود إلى ضعف الإمكانيات البشرية وعدم استثمارها بالشكل الكامل. ولمعرفة حجم الفجوات الجندرية، كان لابد من استعراض المؤشرات التنموية التي تبين لنا مدى التطور والتقدم الحاصل في القطر فيما يخص قضايا المساواة بين النوع الاجتماعي.

هناك نوعان من أدلة التنمية البشرية الأول المرتبط بالتنمية البشرية ومستوى الفقر والدليل الثاني مؤشر التنمية المرتبط بالنوع الاجتماعي حيث قام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي(UNDP) بإعداده لقياس الأبعاد الثلاث الرئيسة للتنمية البشرية وهي: الحياة الصحية المديدة والمعرفة ومستوى معيشة ملائم. وبناءً على تلك المؤشرات، فقد احتلت سورية في العام 2004 المرتبة 106 من أصل 177 دولة من ناحية التنمية البشرية وفي المرتبة 84 من أصل 140 دولة بالنسبة لمؤشرات التنمية المرتبط بالنوع الاجتماعي (تقرير التنمية البشرية 2005، الأمم المتحدة) وبالرغم من تدني مستوى تلك المؤشرات في سورية إلا أنها أحسن حالاً بالنسبة لباقي الدول العربية حيث يوجد عدد منها غير مذكورة في قائمة الدول المرتبة حسب مؤشر التنمية البشرية المتعلق بالنوع الاجتماعي.

أما مؤشر تمكين المرأة فهو يقيس نسبة مشاركة المرأة في المجالات الثلاث التالية: الأولى: المشاركة السياسية وصنع القرارات وحصتها من المقاعد البرلمانية. الثانية: المشاركة الاقتصادية وصنع القرارات عن طريق حساب حصة النساء من المناصب كمشرعين ومسؤولين كبار ومدراء وحصة النساء أيضاً في المناصب المهنية والفنية. الثالثة: الوصول للموارد

الاقتصادية والتصرف بها والدخل المكتسب من قبل الإناث والذكور معاً، وبناء عليه، ينخفض مؤشر تمكين المرأة كلما اتسعت الفجوة بين الجنسين.

1.3. دليل التنمية المرتبط بالأنواع الاجتماعي

يقيس مؤشر التنمية المرتبط بالأنواع الاجتماعي التمايزات والفوارق في الإنجازات بين الجنسين من خلال تعديل نفس المؤشرات الثلاثة الفرعية حسب درجة عدم المساواة بين الجنسين في هذه الإنجازات. ويكون مؤشر التنمية البشرية المرتبط بنوع الجنس أقل من مثيله المحسوب لنفس الدولة (التقرير الوطني الثاني للتنمية البشرية في سورية، 2004).

1.1.3. مؤشر الحياة المديدة والصحية

يقيس هذا المؤشر العمر المتوقع عند الولادة لكل من الإناث والذكور ومن ثم العمر المتوقع الموزع بالتساوي فيما بينهما. ولكن قبل الخوض في معرفة هذه المؤشرات الخاصة لابد لنا من استعراض الملامح العامة للسكان من حيث العدد والنمو السكاني ونسبة الجنس خلال العقود الماضية إلى الآن.

ازداد عدد السكان في سورية بشكل مضطرد خلال العقدين الماضيين، كما هو واضح في الجدول التالي (-1-) حيث ازداد من /9046/ مليون نسمة في عام 1981 إلى /13782/ مليون في عام 1994 و/17921/ مليون نسمة في عام 2004 ليصبح العدد /18941/ مليون نسمة في العام 2007، حيث بلغ عدد الذكور /9685/ مليون نسمة في حين بلغ عدد الإناث /9256/ مليون نسمة في عام 2007.

جدول-1: تطور عدد السكان في سورية من العام 1960-2007 بالآلاف

السنوات	ذكور	إناث	المجموع	نسبة الإناث من مجموع السكان	نسبة الجنس (عدد الذكور مقابل كل 100 أنثى)
1960	2344	2221	4565	49	106
1970	3233	3072	6305	49	105
1981	4622	4424	9046	49	104
1994	7049	6733	13782	49	105

105	49	14285	6979	7306	1995
105	49	14670	7167	7503	1996
105	49	15066	7360	7706	1997
105	49	15473	7559	7914	1998
105	49	15791	7763	8128	1999
105	49	16320	7977	8343	2000
105	49	16720	8168	8552	2001
105	49	17130	8367	8763	2002
105	49	17550	8571	8979	2003
105	49	17921	8760	9161	2004
105	49	18269	8920	9340	2005
104	49	18717	9154	9563	2006
105	49	19172	9374	9798	2007

المصدر: المجموعة الإحصائية 2007

أما فيما يخص معدل النمو السكاني، يوضح الجدول-2- بأن معدل النمو السكاني قد انخفض من (3.3%) في الأعوام 1981-1994 إلى (2.7%) في الفترة 1995-2000 وإلى (2.45%) في الفترة 2000-2005 ومن ثم ينخفض ليصبح (2.24%) في عام 2007.

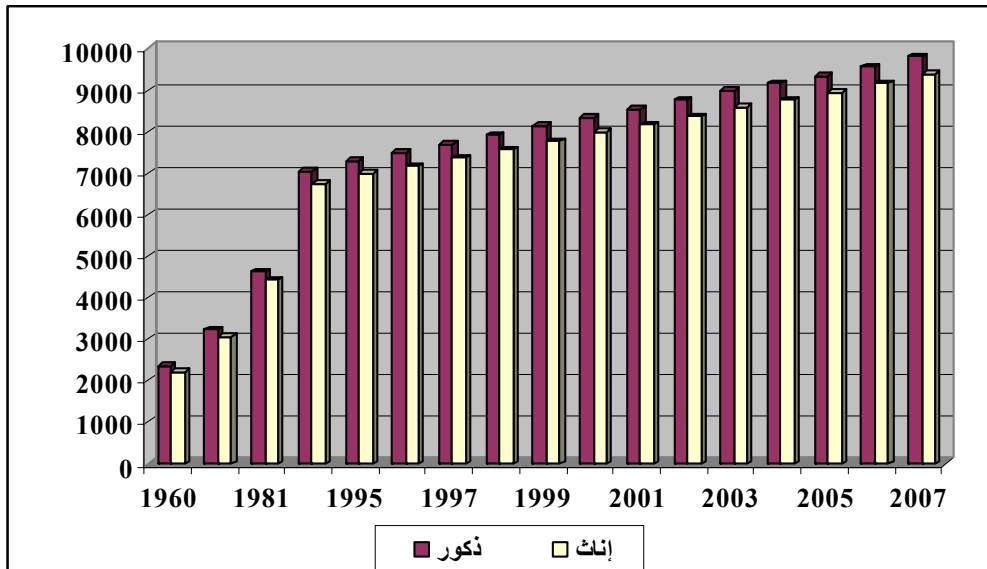
جدول-2: معدل النمو السكاني خلال الأعوام 1981-1994 و 1995-2000 و 2005-2007

السنوات	معدل النمو السكاني
1994-1981	3.3%
2000-1995	2.7%
2005-2000	2.45%
2007	2.24%

المصدر: المجموعة الإحصائية 2005

يوضح المخطط البياني التالي بأن النمو السكاني كان متسارعاً في الفترة ما بين 1960-1995 في حين شهد النمو السكاني زيادة تدريجية متقاربة بعد ذلك (1996-2006).

مخطط بياني-1:- يوضح تطور عدد السكان حسب الجنس من عام 1960-2007



1.1.1.3. توقع الحياة

يُعتبر مؤشر توقع الحياة عند الولادة لكل من المرأة والرجل من المؤشرات الهامة للتنمية. وتشير بيانات الجدول 3- إلى التطور الملحوظ في توقع الحياة عند الجنسين مع زيادة في عدد السنوات المتوقعة للحياة عند المرأة منها عند الرجل بحوالي 3-5 سنوات لصالح المرأة ويعود ذلك التطور إلى الخاصية التي تتميز بها المرأة عن الرجل في أنها تحيا حياة أطول من الرجل من الناحية الفيزيولوجية وإلى انتشار الخدمات الصحية للمرأة الحامل والمرأة الأم في كافة أرجاء القطر حيث أدى التوسع الكبير في نشر شبكة الخدمات الصحية المتنوعة وتحسين مستوياتها النوعي وتحسن مستوى التغذية إلى انخفاض ملموس في معدل الوفيات الخام والرضع والأطفال دون سن الخامسة، وبالتالي ارتفع العمر المتوقع عند الولادة من (57) سنة في الفترة 1970-1975 إلى 65 سنة عند المرأة و62 سنة عند الرجل في عام 1980. أما في عام 1990 فقد ارتفع أيضاً ليصبح 70 عند المرأة و67 سنة عند الرجل وإلى 74 سنة عند المرأة و 71 سنة عند الرجل في عام 2000 ليصبح في العام 2004 عند المرأة 75.4 سنة وعند الرجل 71.8 سنة، حيث ازداد هذا المؤشر زيادة وسطية بلغت 1.1% سنوياً .

جدول-3: توقع الحياة حسب الجنس في الأعوام 1970-2004

السنوات	توقع الحياة للرجل	توقع الحياة للمرأة
1975-1970	57	57
1980	62	65
1990	67	70
2000	71	74
2004	72	75

المصدر: المجموعة الإحصائية 2005

2.1.1.3. معدل وفيات الأطفال والأمهات

انخفض معدل وفيات الأمهات المسجل (لكل 100000 ولادة حية) من 110 في عام 1985 إلى 107 في عام 1993 ليصبح المعدل 58 وفاة لكل 100000 ولادة حية في عام 2004 وبناء عليه، فقد حققت سورية 62% من أهداف 2015. وبالرغم من ذلك التطور على المستوى الوطني، كان هناك تباينات حادة في معدل وفيات الأمهات في المحافظات الشرقية الفقيرة كما هو ملاحظ في محافظة الرقة (حيث يبلغ معدل الفقر 17.6%) حيث بلغ معدل وفيات الأمهات (91.4) لكل 100000 ولادة حية.

أما فيما يتعلق بمعدل وفيات الأطفال دون الخامسة، فقد بذلت الحكومة في سورية جهوداً خاصة في سبيل تخفيض معدل وفيات الأطفال دون الخامسة من عمرهم. ففي العام 1990، بلغ معدل وفيات الأطفال 41.7 بالألف في حين تشير بيانات عام 2004 إلى انخفاض معدل وفيات الأطفال إلى 19.3 بالألف. وهذا يعني أن سورية قد تجاوزت الأهداف المخطط لها خلال تلك الفترة حيث

حققت 81% من التخفيض الكلي اللازم لتحقيق الأهداف التنموية المخططة بحلول العام 2015 (التقرير الوطني للتنمية البشرية، 2005).

3.1.1.3. معدلات الخصوبة ومعدل استخدام وسائل تنظيم الأسرة

انخفضت معدلات الخصوبة عند النساء من (7.3%) في عام 1980 إلى (5.2%) في عام 1990 وإلى (3.7%) في 2000 وإلى (3.3%) في عام 2004 وإلى (3.31%) ولادة لكل امرأة في عام 2007. يعود ذلك إلى ارتفاع نسبة تعليم الإناث وتأخر سن الزواج لديهن. أما فيما يتعلق بنسبة استخدام وسائل تنظيم الأسرة، فقد بلغت نسبة النساء المتزوجات اللواتي يستخدمن وسائل منع الحمل التقليدية 47% في حين بلغت نسبة النساء المتزوجات بعمر 19-49 سنة اللواتي يستخدمن وسائل منع الحمل الحديثة 35% وذلك في العام 2005. كما بلغت نسبة الولادات على يد مختص 98% من مجموع الولادات في عام 2005.

2.1.3. مؤشر اكتساب المعرفة

يقيس هذا المؤشر معدل الإلمام بالقراءة والكتابة لدى الذكور والإناث البالغين (الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين 16-65 سنة) ومعدل الالتحاق بالمدارس الإجمالي لدى الجنسين ومن ثم حساب دليل التعلم الموزع بالتساوي (الفجوة النوعية).

لقد بذلت الحكومة في سورية جهوداً كبيرة في مجال التعليم حيث ارتفعت نسبة الإناث البالغات (من هن بعمر فوق 15 سنة) اللواتي يستطعن القراءة والكتابة من 48% في عام 1990 إلى 74% في عام 2004 في حين ارتفعت نسبة الذكور الذين يلمون بالقراءة والكتابة من 82% في عام 1990 إلى 86% في عام 2004 وهذا يعني أن الفجوة بين الجنسين في مجال تعليم البالغين لا تزال واضحة (-12).

في واقع الأمر، كان للتركيبية السكانية في سورية بالغ الأثر على سياسات التعليم في القطر. وبالرغم من انحسار الفجوة بين الجنسين في مجال التعليم وارتفاع المستوى التعليمي للمرأة إلا أن ذلك لم يكن له الأثر الكبير في توفير فرص العمل.

1.2.1.3. التعليم الأساسي (حلقة أولى وثانية)

شهد قطاع التعليم في الجمهورية العربية السورية تطوراً ملحوظاً خلال العقدين الماضيين نتيجة لاهتمام الحكومة بقطاع التعليم وتطبيق قانون التعليم الإلزامي لمرحلة التعليم الأساسي وللجهود المبذولة للحد من التسرب في مرحلة التعليم الأساسي إلى أدنى مستوى ممكن. بلغ المعدل الصافي للالتحاق بالتعليم الابتدائي بين الإناث 86% في عام 1990 و 95% بالنسبة للذكور، وارتفعت النسبة في عام 2000 لتصبح 90% بين الإناث و 96% بين الذكور لتعاود تلك النسبة ارتفاعها لتصل إلى 96% بين الإناث و 100% بين الذكور في عام 2004. يوضح الجدول-4-

أن نسبة الإناث في مرحلة التعليم الأساسي في عام 2006 قد بلغت 48% من العدد الإجمالي للطلاب في هذه المرحلة أي أن الفجوة النوعية لا تتعدى الـ (2-) ولا تختلف هذه النسبة بين الريف والحضر بين محافظة وأخرى. (المجموعة الإحصائية 2007).

جدول-4: تلاميذ مرحلة التعليم الأساسي (حلقة أولى وثانية) حسب الجنس 2006

المجموع	إناث	ذكور
4297580	2047357	2250223
%100	%48	52%

المصدر: المجموعة الإحصائية 2007

كما لوحظ زيادة التواجد الأنثوي على مقاعد الدراسة حيث بلغت نسبة الإناث المتعلقات من هن بعمر 15-24 سنة، 93% من إجمالي عدد الإناث بالنسبة لنفس الفئة العمرية في حين بلغت هذه النسبة 97% عند الذكور من إجمالي عدد الذكور لنفس الفئة العمرية في الفترة 2000-2004.

2.2.1.3. التعليم الثانوي العام والمهني

بلغت نسبة التحاق الإناث بالمدارس الثانوية 46% من إجمالي عدد الإناث في المرحلة العمرية للتعليم الثانوي للأعوام 2002-2006، في حين بلغت تلك النسبة عند الذكور 50% من إجمالي عدد الذكور لنفس الفترة ونفس الفئة العمرية. وكما هو واضح في الجدول -5- فإن نسبة الإناث في مرحلة التعليم الثانوي قد فاق نسبة الذكور حيث بلغت النسبة عند الإناث 51% في الأعوام 2005 و 2006 مقابل 49% عند الذكور لنفس الفترة.

جدول-5: تطور عدد طلاب المرحلة الثانوية حسب الجنس للأعوام 2002-2006

السنوات	ذكور	إناث	المجموع	% الإناث من المجموع
2002	118927	114911	233838	49
2003	134088	132108	266196	50
2004	139720	139913	279633	50
2005	154473	157659	312132	51
2006	162096	170563	332659	51

المصدر: المجموعة الإحصائية 2007

يشير الجدول التالي -6- إلى أن نسبة الإناث اللواتي أنهين تعليمهن ما قبل الجامعي (الأساسي والثانوي) قد فاق نسبة الذكور حيث بلغ عند الإناث 52% مقابل 48% عند الذكور وبفجوة نوعية إيجابية (+2) خلال الفترة من 1987-2006.

جدول-6: المتخرجون من التعليم مراحل التعليم قبل الجامعي حسب الجنس من العام 1987-2006

التعليم الثانوي			التعليم الأساسي		
المجموع	إناث	ذكور	المجموع	إناث	ذكور
145993	76346	69647	221570	114135	107435
%100	%52	%48	%100	%52	%48

3.2.1.3. التعليم العالي في المعاهد والجامعات

أما فيما يتعلق بالتعليم العالي (ما بعد الثانوي) خاصة في المعاهد، يشير الجدول-7 إلى تفوق عدد الإناث الخريجات من المعاهد العليا والمتوسطة خلال الأعوام من 2002 إلى 2005 في حين انخفضت نسبتهن عن الذكور في العام 2006.

جدول-7: طلاب وخريجو المعاهد العليا والمعاهد المتوسطة حسب الجنس من العام 2002-2006

% للإناث	المتخرجون			السنوات
	ذكور	إناث	المجموع	
57	9165	12365	21530	2002
54	10867	12623	23490	2003
57	11450	15460	26910	2004
54	10606	12261	22867	2005
40	20706	14008	34714	2006

المصدر: المجموعة الإحصائية 2007، حساب النسب من قبل معدة التقرير

بالنسبة للإناث الخريجات من الجامعات السورية، من الملاحظ أن هناك تطوراً في عدد الإناث في هذه المرحلة حيث ارتفعت نسبة الإناث تدريجياً عاماً بعد عام لتتساوى النسبة بين الإناث والذكور وتغلقت الفجوة الجندرية في العام 2006، حيث ارتفعت نسبتهن باطراد من 46% في عام 2002 لتبلغ 50% خلال العام 2006 من مجموع الخريجين (المجموعة الإحصائية 2007).

3.1.3. مؤشر مستوى المعيشة اللائق

يُقصد بهذا المؤشر هو مقدار الدخل المكتسب من قبل المرأة والرجل والدخل الموزع بالتساوي بينهما. بلغت حصة الإناث من الدخل المكتسب سنوياً بالدولار الأمريكي 1794 في حين بلغت حصة الذكور من الدخل المكتسب 5402 دولار أمريكي سنوياً وبفجوة نوعية واضحة (تقرير التنمية البشرية)

وبناء عليه، يشير التوزيع النسبي للعاملين حسب الأجور والقطاعات الاقتصادية والجنس في الجدول (-8-) إلى أن الفجوات النوعية السالبة تبلغ أقصاها في قطاع النقل والتخزين (-23.06) وقطاع المال والتأمين (-14.07) وقطاع الصناعة (-13.55)، في حين تبدي باقي القطاعات فجوات نوعية إيجابية لصالح النساء وهي البناء والتشييد (15.12) والتجارة والفنادق (8.67) والزراعة (3.52) والخدمات (1.46). كما يتراوح وسطي الأجر عند الذكور حوالي 6100 ل.س و 5702 ل.س عند الإناث وبفارق بسيط يكاد لا يُذكر (398 ل.س) في عام 2002.

جدول-8: التوزيع النسبي للعاملين في الأجور والقطاعات وفقاً لوسطي الأجر والفجوة النوعية

القطاع	إناث	ذكور	الفجوة
زراعة	84.27%	80.75%	3.52%
صناعة	82.94%	96.49%	-13.55%
بناء وتشبيد	110.63%	95.51%	15.12%

8.67%	94.87%	103.54%	تجارة وفنادق
-23.06%	118.16%	95.11%	نقل وتخزين
-14.07%	114.70%	100.05%	المال والتأمين
1.46%	105.59%	107.05%	الخدمات
-80.11%	80.11%	0%	غير مبين
0%	6100	5702	وسطي الأجر

المصدر: التقرير الوطني الثاني للتنمية البشرية في سورية/2005، الجدول 4-7. صفحة 157

وفقاً للمؤشرات الكمية لتوزيع فئات الرواتب بين الرجل والمرأة، يوضح الجدول (9-9) بأن 58% من العدد الكلي للنساء العاملات يتقاضين راتباً أقل من 9000 ل.س مقابل 46% من العدد الكلي للرجال العاملين يتقاضون راتباً أقل من 9000 ل.س بفجوة نوعية تقدر بـ (8-). بالمقابل فإن 95% من النساء العاملات في القطاع الزراعي يتقاضين راتباً أقل من 9000 ل.س مقابل 67% من مجموع الرجال العاملين في نفس القطاع وبفجوة نوعية تقدر بـ (45-).

جدول-9: التوزيع النسبي في الأجور حسب القطاعات الاقتصادية وفقاً لوسطي الأجر والفجوة النوعية في عام 2006

القطاع الاقتصادي	الجنس	-5000	5001-6000	6001-7000	7001-8000	8001-9000	+9001
زراعة	ذكور	24	15	12	11	7	12
	إناث	13	2	1	1	0	1
صناعة وكهرباء وغاز ومياه	ذكور	19	13	10	15	9	28
	إناث	3	1	1	1	1	1
بناء وتشبيد	ذكور	21	16	14	16	10	22
	إناث	0	0	0	0	0	0
تجارة وفنادق ومطاعم	ذكور	26	14	10	14	7	23
	إناث	3	1	1	1	0	1
نقل وتخزين واتصالات	ذكور	6	7	9	15	13	46
	إناث	1	2	2	3	4	12
المال والتأمين والعقارات	ذكور	9	7	10	9	6	41
	إناث	0	0	0	0	0	0
الخدمات	ذكور	8	5	7	9	8	37
	إناث	1	1	2	2	2	7
المجموع	ذكور	14	9	9	12	8	31
	إناث	3	1	2	2	2	7

المجموعة الإحصائية 2007، مسح قوة العمل 2006، الجدول 9/3

بالنسبة للفجوات النوعية في الأجور حسب الحالة التعليمية بين المرأة والرجل، يشير الجدول-10 إلى أن الفجوات النوعية قد بلغت أقصاها في فئة الأميات (-11) وضاققت إلى أدنى مستوى في فئة حملة شهادات المعهد المتوسط (-2) في حين تتوسط تلك القيمتين حملة الشهادات الجامعية (-5).

جدول-10: وسطي الأجور حسب الحالة التعليمية والجنس للعام 2002.

الحالة التعليمية	ذكور	إناث	الفجوة النوعية
أمي	5852	3818	-11
يقراً ويكتب	5700	4727	-5
ابتدائية	5487	4771	-3
إعدادية	5994	5115	-4
ثانوية عامة	6824	5480	-5
ثانوية فنية	6270	5364	-4
معهد متوسط	6925	6314	-2
جامعية وأكثر	8671	7193	-5

المصدر: المكتب المركزي للإحصاء، مسح القوة العاملة للعام 2002

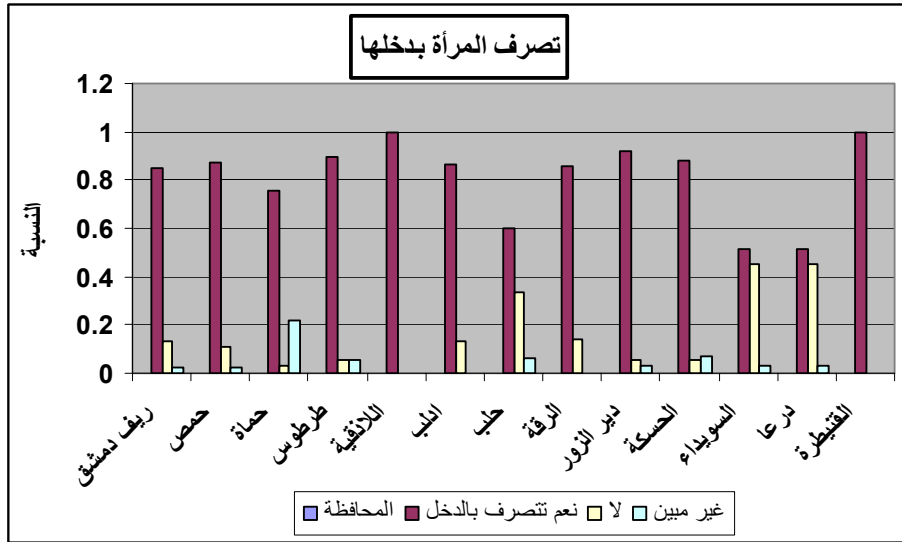
أما بالنسبة لتصرف المرأة بدخلها، يشير الجدول 11 إلى أن 81% من النساء يتصرفن بدخولهن التي يحصلن عليها وتصل هذه النسبة إلى 100% في بعض المحافظات (اللاذقية والقنيطرة) بينما تنخفض إلى 51% في بعض المحافظات الأخرى إلا أن بعض الاستثناءات والفروق الفردية لاشك موجودة، على أن معظم العاملات في سورية لهن حرية التصرف بدخلهن اللواتي يحصلن عليها نتيجة عملهن خارج المنزل وخاصة في المناطق الحضرية. ومع ذلك تشير المؤشرات إلى أن النساء يقمن بإنفاق 73% من دخلهن في نفقات الأسرة وهذا ما يميز المرأة في الريف عنها في الحضر مما يعزز من مكانة المرأة ويجعلها شريكاً في اتخاذ القرارات في الحياة الأسرية وشعورها بالقوة والتمكن (تقرير الوطني الثاني عن التنمية البشرية، 2004، هيئة تخطيط الدولة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي).

جدول-11: التوزيع النسبي للنساء العاملات وفقاً لحريتهن في التصرف في الدخل الذي يحصلن عليه حسب المحافظات

المحافظة	نعم تتصرف بالدخل	لا	غير مبين
ريف دمشق	84.75%	13.10%	2.20%
حمص	87.35%	10.65%	2.15%
حمّاة	75.45%	3%	21.65%
طرطوس	89.80%	5.10%	5.10%
اللاذقية	100%	0%	0%
ادلب	86.60%	13.40%	0%
حلب	59.75%	33.70%	6.60%
الرقّة	85.70%	14.30%	0%
دير الزور	91.70%	5.60%	2.80%
الحسكة	87.90%	5.20%	6.90%
السويداء	51.50%	45.50%	3%
درعا	51.50%	45.50%	3%
القنيطرة	100%	0%	0%
المجموع	81%	13.10%	5.90%

المصدر: وزارة الزراعة بالتعاون مع منظمة اليونيفيم للعام 2000، بحث عمل المرأة الريفية في القطاع غير الزراعي

مخطط بياني-2- يوضح نسبة تصرف المرأة بدخلها



وفي سياق أجور العمل الزراعي، تشير المسوحات (ناديا فورني، 2001) إلى أن ليس هناك فارق في الأجر في القطاع العام وحتى في العمل الزراعي حيث تكاد الفوارق في الأجر تنعدم في هذا النوع من الأعمال، حيث يعتمد الأجر على نوع العمل الزراعي وعدد ساعات العمل اليومي وتزداد الأجرة في حال العمل طوال اليوم في الحصاد. كما تقوم المرأة بالأعمال الزراعية غير الممكنة وغالبية الأعمال اليدوية في حين يقوم الرجل بأداء الأعمال التي تتطلب جهداً عضلياً وممكناً. إضافة لذلك، تشكل العمالة النسائية الريفية الغالبية العظمى من العمالة المؤجرة الزراعية في الريف كما أنه لا تزال العمالة النسائية مقيدة بفعل العادات والأعراف الاجتماعية من العمل خارج سوق العمل المحلي حيث تنتقل النساء والفتيات في ورشات عمل يرأسها (شاويش) الذي يقوم بدوره بتأمين العدد اللازم من العاملات للقيام بغالبية الأعمال الزراعية وخاصة الحصاد، حيث تساهم المرأة مساهمة لا بأس بها في دخل الأسرة وخاصة في حال تعدد الزوجات حيث تزداد في هذه الحالة عدد النساء أصحاب دخل في سوق العمل

الزراعي. الجدول -12- يوضح الأجور التي يتقاضاه كل من الرجل والمرأة لقاء نفس العمل لنفس المحصول حيث من الملاحظ ضيق الفجوة الجندرية من حيث الأجور وتبلغ أقصاها في حصاد العدس فقط.

الجدول-12: أجور المحاصيل الرئيسية حسب الجنس في قرى مختارة من المحافظات السورية بالليرة السورية

المحصول	إناث	ذكور
قطن	150	150
قمح	100	100-150
بطاطا	80-100	100
عدس	200	400-250
شعير	80-150	100-200
زيتون وفستق حليبي	80-100	100
صيانة أقتية الري	-	200-250

المصدر: دراسة حيازة الأرض، ناديا فورني، 2001

بإيجاز يمكن القول بأن النساء تضطلع في العديد من البلدان الفقيرة بشكل عام وفي الريف السوري بشكل خاص بمعظم الأعمال الزراعية مثل زراعة الشتول ونثر البذار وعمليات التعشيب والحصاد والقطف والتوضيب والفرز والتخزين، إلى جانب تربية الحيوان حيث تمضي المرأة الريفية ساعات طويلة في تأدية الأعمال الزراعية والمنزلية من إعداد الأغذية ورعاية الأطفال والعناية بشؤون الأسرة الصحية والاجتماعية والمهنية. وبالتالي فإن يوم العمل بالنسبة للمرأة في الريف هي أطول من يوم عمل الرجل. وما يزيد من أعباء المرأة غياب الرجل عن الأسرة إما بسبب الهجرة إلى المدن للبحث عن فرص عمل أو بسبب الوفاة. بالرغم من ذلك فإن إمكانية وصول النساء للموارد الزراعية من أجل النهوض بأعباء الأسرة لا تزال متدنية وغير مساوية للرجل. فالمرأة أقل حظاً في نيل نصيبها من التعليم ووصولها لمواقع صناعة القرار وامتلاك الأرض الزراعية والحصول على قروض ائتمانية والتدريب والسواق والتقنيات الحديثة التي تساعدها في التخفيف من أعبائها الجمة.

2.3. مؤشر تمكين المرأة

1.2.3. المشاركة السياسية وصنع القرار

نظرت القيادة السياسية منذ بداية الستينات إلى المرأة على أنها قاعدة سياسية يجب دعمها والعمل على تعزيز مبدأ المساواة بين الجنسين. لذلك ومنذ العام 1970 حيث تم إخرائط المرأة في السلك العسكري حيث بلغ عدد النساء في جهاز شرطة الأمن 414 امرأة. كما تم إحداث وحدة خاصة بالإنزال المظلي للبنات.

تعتبر سورية من الدول الرائدة بين الدول العربية في مجال منح المرأة حقها في التصويت والترشيح ومنذ العام 1953. كما تعتبر سورية الدولة الثانية في جامعة الدول العربية التي منحت المرأة الحق في التصويت منذ العام 1949 بموجب الدستور.

إضافة للتطور الملحوظ الذي شهده وضع المرأة في سورية في المجال التعليمي والاقتصادي خلال العقود الثلاث الماضية كان هناك امتيازات أخرى خُصصت بها المرأة في الشأن السياسي ومواقع اتخاذ القرار حيث تم ولأول مرة في المنطقة العربية تعيين سيدة بمنصب نائب لرئيس الجمهورية للشؤون الثقافية في 23 آذار 2006 كما ارتفعت نسبة مشاركة المرأة في المناصب الوزارية وفي السلك الدبلوماسي والبرلمانية والإدارات والقضاء والمجالس المحلية

ارتفعت نسبة مشاركة النساء في المجالس النيابية من 2.2% في عام 1973 إلى 18% (45 سيدة من أصل 244) في عام 2007 وفجوة نوعية مقدارها (-32) (المجموعة الإحصائية 2007). كما شغلت سيدة موقع أمين سر لمكتب المجلس للدور التشريعي الماضي. والجدير ذكره أن نسبة تمثيل النساء في مجلس الشعب تُعتبر قريبة جداً من نسبة تمثيل النساء في الولايات المتحدة الأمريكية ورغم ذلك لا تزال تلك النسبة في سورية بعيدة جداً عما يجب أن تكون عليه مقارنة ببعض الدول المتقدمة. تبلغ نسبة المناصب الوزارية التي تشغلها النساء من مجموع الوزارات 6% فقط وبفجوة نوعية مقدارها (-44). عملت المرأة في السلك الدبلوماسي منذ العام 1953 وتم تعيين أول سفيرة في عام 1988. يوجد حالياً ثلاث سفيرات وتبلغ نسبة النساء في السلك الدبلوماسي 10%. أما بالنسبة لمشاركة المرأة في القضاء، فقد بلغت نسبة تواجدها في هذا السلك 13.38% حيث بلغت نسبة النساء المحاميات 16% من مجموع عدد المحامين في القطر ولا يوجد تمييز بين الرجل والمرأة في هذا السلك حيث يمكن للمرأة أن تعمل في مجال القضاء والمحاماة وتخضع لنفس الشروط التي يخضع لها الرجل عند التعيين والترقية والتعويضات التي يتقاضاها كلا الجنسين جراء العمل في هذا المجال والحقوق والواجبات. كما أصبحت المرأة عضواً مشاركاً في السلك القضائي منذ العام 1975 وحالياً تعمل المرأة بشكل فعال بالمحاكم المدنية والجزائية والتجارية وفي كافة المحاكم الأخرى ومن ضمنها المجال القضائي ومحاكم الاستئناف. كما عملت المرأة كنائب عام وكعضو في محكمة النقض منذ العام 1998. تشكل النساء 9% من مجموع القضاة و14.5% من محامو الدولة و19% من المحامين العامين. أما فيما يتعلق بالمناصب في الإدارة المحلية على مستوى القرى والمدن، فقد ارتفعت نسبة مشاركة النساء في المجالس المحلية من 27 امرأة في عام 1975 لتصبح 189 امرأة في عام 1999 ولتصل نسبتهن إلى 3.1% في مجالس الإدارة المحلية في عام 2006.

2.2.3. المشاركة الاقتصادية وصنع القرار

ازدادت نسبة مشاركة النساء في القوة العاملة خلال العقدين الماضيين وزاد انخراطها في سوق العمل نتيجة لارتفاع مستواهن التعليمي ومهاراتهن المهنية بالإضافة للحاجة إلى عملهن كمصدر للدخل نتيجة الطلب المتزايد على تأمين الاحتياجات الاستهلاكية وتغير نمط الحياة الاستهلاكي، كل ذلك ساهم في دفع المرأة على الخروج من محيطها الضيق باحثة عن فرص عمل، رغم

محدوديتها مقارنة بتلك المتاحة للرجل، لتساهم في تحسين أحوال المعيشة وبناء الأسرة صحياً وعلمياً ومادياً.

ازداد معدل النشاط الاقتصادي¹ عند الإناث (من هن بعمر 15 سنة وما فوق) من 24% في عام 2002 إلى 30% وبلغ عند الذكور 31% في عام 2006 (المجموعة الإحصائية 2007).

أما نسبة مشاركة المرأة في قوة العمل فقد بلغت 23% من إجمالي القوة العاملة في عام 1981 وازدادت تلك النسبة زيادة ملحوظة لتصل إلى 26% في العام 1990 وإلى 29% في 2000 ومن ثم لتصل النسبة إلى 30% في عام 2004 إلا أن تلك النسبة انخفضت في عام 2006 إلى 13% للإناث و 87% للذكور وبفجوة نوعية كبيرة (-37).

بالنسبة لتوزيع العاملين حسب القطاعات الاقتصادية، يشير الجدول 13 إلى أن العمالة النسائية تتركز بشكل أولي في قطاع الخدمات (6% من إجمالي العاملين و 27% من إجمالي العاملين في القطاع) ومن ثم في القطاع الزراعي (3% من إجمالي العاملين و 18% من إجمالي العاملين في القطاع)

جدول 13- توزيع العاملين حسب الجنس والقطاع في عام 2006

النشاط الاقتصادي	إناث	ذكور	المجموع	% للإناث من إجمالي القطاعات	% للذكور من إجمالي القطاعات	% للإناث ضمن كل قطاع	% للذكور ضمن كل قطاع	الفجوة النوعية ضمن كل قطاع
زراعة وصيد وحراج	169672	781927	951599	3	13	18	82	-32
الصناعة	50180	1637634	1687814	1	28	3	97	-47
بناء وتشبيد	4754	645892	650646	0	11	1	99	-49
تجارة وفنادق ومطاعم	28221	730719	758940	0	13	4	96	-46
نقل ومواصلات	8253	345451	353704	0	6	2	98	-48
المال والتأمين والعقارات	11157	100428	111585	0	2	10	90	-40
خدمات	358000	950660	1308660	6	16	27	73	-23
المجموع	630237	5192711	5822948	11	89	11	89	-39

المصدر: المجموعة الإحصائية، 2007 وحساب النسب من قبل معدة التقرير

منح المرسوم رقم 35 الصادر عام 2001 المرأة العاملة المتزوجة إجازة أمومة مأجورة عن الأطفال الثلاث الأول، وحرمت من هذه الإجازة في حال قدوم الطفل الرابع كما زاد مدة الأمومة المدفوعة الأجر إلى (120) يوماً للمولود الأول و(90) يوماً للمولود الثاني و(75) للمولود الثالث. كما وفرت الحكومة دور حضانة لأطفال النساء العاملات في أماكن عملهن وبأجور زهيدة.

تشكل النساء ما يقارب الخمس من المجموع الكلي للعاملين في الحكومة إلا أن غالبيةن يعملن في مجال السكرتارية والمناصب الإدارية. من جانب آخر، يُلاحظ وجود تحيز للنوع الاجتماعي

¹معدل النشاط الاقتصادي للإناث يشير إلى نسبة الإناث اللواتي تتراوح أعمارهن من 15 سنة فما فوق واللواتي يقمن بالعمل أو لديهن استعداد لإنتاج السلع والخدمات (تعريفات المصطلحات الإحصائية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي)

في القطاع الخاص بالنسبة لخريجي المدارس المهنية وحملة التعليم المتوسط. والجدير ذكره أن قانون الاستثمار رقم 10 الصادر عام 1991 يبدو أنه قد خلق فرصاً جديدة للعمل أمام المرأة ولكن بشكل تدريجي في القطاع الخاص. يقتصر عمل المرأة في المهن الطبية والدوائية مما يعكس تحيز معدل التحاق الإناث بكليات خاصة. إضافة لذلك، لا تزال حصة المرأة من الفرص الاقتصادية المتوفرة متدنية بسبب عراقيل التمويل والإقراض حيث يتوفر ذلك بشكل أيسر للرجل منه للمرأة ولأن فرص المرأة في نشر وتأسيس عمل خاص بها تعتبر قليلة.

بلغت نسبة المعلمات الإناث في مرحلة التعليم الأساسي (65%) للعام 2006 والتي تفوق بكثير نسبة المعلمين الذكور وبفجوة نوعية إيجابية (+15) (المجموعة الإحصائية 2007).

أما نسبة المدرسات الإناث في مرحلة التعليم الثانوي والجامعي فقد بلغت نسبتهن من مجموع المدرسين في مرحلة التعليم الثانوي 47% وبفجوة نوعية سالبة (-3) في حين بلغت نسبتهن من أعضاء الهيئة التدريسية للتعليم الجامعي 27% وبفجوة نوعية (-23).

بالنسبة لتوزيع النساء العاملات في وزارات الدولة، نجد أنهن يتواجد بالنسبة الأعلى في وزارة الصحة (57%) تليها وزارة التربية (56%) السياحة (53%) ويليهم بالتساوي وزارتي الشؤون الاجتماعية والعمل والتعليم العالي (48%) وبلغت نسبتهن في وزارة الزراعة 25% من مجموع العاملين، إلا أن نسبة تواجدهن تنخفض بشكل كبير في الوزارات التالية: الأوقاف (8%)، النفط والثروة المعدنية والري (9%)، الكهرباء (10%)، النقل (12%)، الإسكان والتعمير (13%)، ووزارة الإدارة المحلية (14%) (الجدول-4- في الملحق).

أما فيما يتعلق بمعدلات البطالة، فقد بلغ معدل البطالة للإناث 23.9% من إجمالي الإناث في القوة العاملة في عام 2000 وازدادت تلك النسبة لتصل إلى 24.1 في عام 2004 وإلى 45% في عام 2006 وبفجوة نوعية بلغت 5- بين الجنسين (الجدول-13) إلا أن معدل البطالة الكلي بالنسبة لإجمالي القوة العاملة قد بلغت 11.2 في العام 2000 ازداد في عام 2004 لتصل إلى 11.7%.

جدول-14: توزيع المتعلمين (15 سنة وأكثر) حسب الجنس لعام 2006

مجموع	إناث	ذكور	% للإناث	الفجوة النوعية
432240	196542	235698	45	5-

المصدر: المجموعة الإحصائية 2007

3.2.3. السيطرة على الموارد

يُقصد بالتصرف بالموارد هو مدى الوصول للأرض وحيازة الأصول والآليات ورؤوس الحيوانات. بشكل عام، لا تمتلك المرأة الريفية أصولاً ثابتة كالأرض والآلات ورؤوس الحيوانات

2يشير إلى جميع الأشخاص الذين تجاوزوا سناً معينة ولم يتم توظيفهم مقابل أجر أو لا يعملون لحسابهم الخاص، ومع ذلك فهم جاهزون للعمل واتخذوا خطوات معينة للبحث عن عمل مقابل أجر أو للعمل لحسابهم الخاص (تعريف المصطلحات الإحصائية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي)

حيث يتم تعويضها عن حقها في الميراث في نادر الأحيان بمبلغ مادي بسيط. كما أنه من الصعب جداً حصولها على قروض خاصة بها لافتقارها للضمانات وإن حصلت على قروض صغيرة من صناديق مشاريع التنمية أو مكتب التشغيل يكون المبلغ متواضعاً كما أنها غير حرة التصرف به ويتم إنفاقه واستهلاكه في الغالب بأمر من الزوج أو الأب أو الأخ.

بناء على ذلك ، من الملاحظ أن نسبة النساء اللواتي يمتلكن أصولاً وموارد لا تتجاوز الـ 5% حيث تبلغ حصة الذكور المالكين الرئيسيين للأراضي 95% وللحيوانات المدجنة 92% مقارنة مع 8% للإناث. ويمتلك الذكور 97% من الأغنام و 93% من الأبقار و 96% من الماعز ومما يشير الاستغراب امتلاكهم لـ 98% من الدواجن. في حين تمتلك الإناث 3% فقط من الأغنام و 7% من الأبقار و 4% من الماعز و 2% من الدواجن، (تحليل وضع المرأة الريفية في الزراعة السورية، ناديا فرح، 1999). بالرغم من أن الشريعة الإسلامية والدستور السوري قد منح المرأة كامل الحق والأهلية في التملك والتصرف بالموارد إلا أن ذلك الحق لا يزال نظرياً وغير موجود على أرض الواقع حيث لا تزال الأعراف والتقاليد الاجتماعية المكرسة خاصة في الريف السوري تمنع المرأة من التمتع بهذا الحق. تقوم المرأة في الريف بالتنازل عن حصتها من التوريث لأخوتها الذكور أو بتوكيل الزوج والأخ للتصرف بهذه الموارد وإدارتها بحجة عدم الاختلاط بالرجل عند إجراء المعاملات العقارية وغيرها تفادياً للروتين الإداري في متابعة المعاملات الإدارية التي قد لا تتحملها المرأة. وهنا نجد أن المجتمع المحلي يشكل بعاداته وتقاليدته الاجتماعية ضغطاً إضافياً على المرأة لتتنازل عن حقها لصالح أخوتها الذكور.

علاوة على ذلك، من الملاحظ أن هجرة العمالة النسائية في ازدياد مستمر وتصل حتى 90% في بعض القرى ويعود ذلك بسبب انخفاض أجور العمل الزراعي بالنسبة للرجل مما يجعله يبحث عن بدائل أفضل تاركين مهمة القيام بالمهام الزراعية للنساء كعمالة أسرية غير مدفوعة الأجر أو كعمالة مأجورة خارج القرية وبالتالي فإن غالبية العمليات الزراعية تقوم النساء بتأديتها مما زاد من أعبائهن إلا أنه من ناحية أخرى يمكن أن يكون لذلك الأمر أثراً إيجابياً على المرأة من حيث زيادة مشاركتها في عملية اتخاذ القرار داخل المنزل وخارجه (ناديا فورني، 2001).

الجدول التالي يلخص الفجوات النوعية بين الجنسين فيما يتعلق بمؤشرات التنمية المرتبطة بالجنس وبتمكين المرأة.

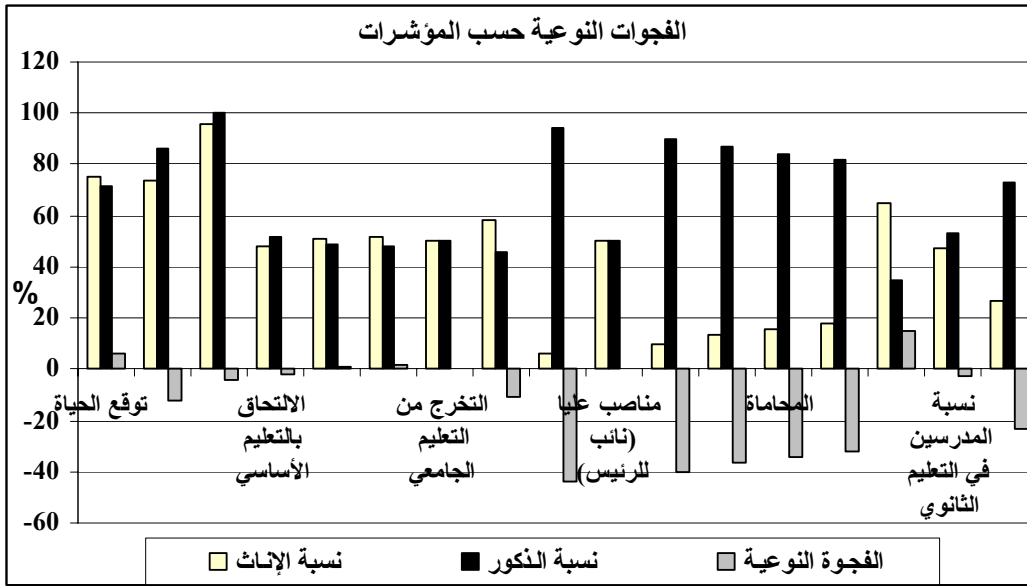
جدول-15: الفجوات النوعية حسب توقع الحياة ونسبة التعليم والمشاركة الاقتصادية والسياسية

المؤشر	نسبة الإناث	نسبة الذكور	الفجوة النوعية
توقع الحياة	75.4	71.8	6.3+
الإلمام بالقراءة والكتابة	74	86	12-
الالتحاق بالتعليم الابتدائي	96	100	4-
الالتحاق بالتعليم الأساسي	48	52	2-
الالتحاق بالتعليم الثانوي	51	49	1+
نسبة التعليم ما قبل الجامعي	52	48	2+
التخرج من التعليم الجامعي	50	50	0
نسبة تقاضي راتب أقل من 9000 ل.س	58	46	11-

44-	94	6	المناصب الوزارية
0	50	50	مناصب عليا (نائب للرئيس)
40-	90	10	السلك الدبلوماسي
36.62-	86.62	13.38	سلك القضاء
34-	84	16	المحاماة
32-	82	18	مجلس الشعب
15+	35	65	نسبة المدرسين في التعليم الأساسي
3-	53	47	نسبة المدرسين في التعليم الثانوي
23-	73	27	نسبة المدرسين في التعليم الجامعي

المصدر: بناء على بيانات المجموعات الإحصائية وتقارير التنمية وحساب النسب من قبل معدة الورقة

مخطط بياني-3: يوضح حجم الفجوات النوعية بين الجنسين حسب مستوى التعليم والنشاط الاقتصادي والمشاركة السياسية



4. الخلاصة

بناء على البيانات الواردة من المسوحات المقامة حول التمايز والمساواة بين الجنسين في سورية تبين لدينا أن الفجوات النوعية قد ضاقت بشكل ملحوظ خلال العقدين الماضيين في مجال التعليم والمجال الاقتصادي بالإضافة للتطور الملحوظ في المجال السياسي حيث عملت الدولة خلال العقود الماضية على تعزيز الاستثمار في القطاع الاجتماعي الأمر الذي أدى إلى إحداث تغيير واسع في تحسين أوضاع المرأة من النواحي الاجتماعية والصحية وتوفير فرص العمل وإشراكها في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. إلا أن الكثير من الإصلاحات لا تزال تنتظر التنفيذ ففي المناطق الريفية لا تزال نسبة الأمية مرتفعة بين صفوف النساء بسبب ارتفاع نسبة التسرب من المدارس كما لا تزال تلك القرى تعاني من نقص الخدمات الصحية مقارنة بالحضر بالإضافة للظروف الصعبة التي يعيشها الريفيين وبشكل خاص النساء بسبب الأوضاع البيئية الصعبة وقلة وصول النساء للموارد وتدني الأجور. نورد أدناه أهم النتائج والمؤشرات الأساسية التي توضح الفوارق والفجوات النوعية بين الجنسين في المجال الاقتصادي والسياسي والتعليمي والاجتماعي (رغم تدني تلك الفجوات في الإطار العام في سورية).

- تطور مؤشر توقع الحياة خلال العقدين الآخرين حيث بلغ عند المرأة 75.4 سنة في حين بلغ عند الرجل 71.8 للعام 2004 وبفجوة نوعية مقدارها (+3.6).
- ارتفعت نسبة الإناث البالغات الملمات بالقراءة والكتابة (بعمر 15 سنة وما فوق) من 48% في عام 1990 إلى 74% في عام 2004. كما ارتفعت نسبة الذكور الملمون بالقراءة والكتابة من 82% في عام 1990 إلى 86% في عام 2004 وبفجوة نوعية لا تزال واضحة (12)
- ارتفعت نسبة الالتحاق بالتعليم الابتدائي بين الإناث من 86% في عام 1990 و 95% بين الذكور لنفس السنة إلى 96% بين الإناث و 100% بين الذكور في عام 2004 وبفجوة نوعية مقدارها (-4). كما بلغت نسبة الإناث الملتحقات بالتعليم الأساسي 48% في عام 2006 من العدد الإجمالي للطلاب في هذه المرحلة وبفجوة نوعية لا تتجاوز الـ(-2) كما لا تختلف تلك النسبة بين الريف والحضر وبين محافظة وأخرى.
- بلغت نسبة الإناث الملتحقات بالتعليم الثانوي 46% من إجمالي عدد الإناث في هذه المرحلة العمرية في حين بلغت النسبة عند الذكور 50% من إجمالي عدد الذكور لنفس الفترة ولنفس المرحلة (2006-2002). من ناحية ثانية فقد فاقت نسبة الإناث (51%) في التعليم الثانوي نسبة الذكور (49%) في العام 2006 وبفجوة نوعية موجبة لصالح الإناث (+1). كما فاقت نسبة الإناث اللواتي أنهين تعليمهن ما قبل الجامعي (الأساسي والثانوي) نسبة الذكور حيث بلغت عند الإناث 52% مقابل 48% عند الذكور خلال الفترة 1987-2006 وبفجوة نوعية إيجابية مقدارها (+2).

• بالنسبة للتعليم الجامعي، أيضاً تطور عدد الإناث في هذه المرحلة من التعليم العالي حيث بلغت نسبة الإناث الخريجات من الجامعات 50% في عام 2006 مع ملاحظة انعدام الفجوة النوعية في هذه المرحلة من التعليم العالي.

• 58% من النساء العاملات يتقاضين راتباً أقل من 9000 ل.س مقابل 46% من الرجال وبفجوة نوعية مقدارها (-8). كما لوحظ أن الفجوات النوعية بلغت أقصاها في فئة الأميات (11) في حين ضاقت الفجوات إلى حد كبير في فئة حملة شهادات التعليم المتوسط (-2) بينما تتوسط حملة الشهادات الجامعية تلك القيمة (-5).

• بالنسبة لمشاركة المرأة في المجال السياسي:

- تم لأول مرة في المنطقة العربية تعيين سيدة بمنصب نائب لرئيس الجمهورية للشؤون الثقافية في 23 آذار 2006

- بلغت نسبة المناصب الوزارية التي تشغلها النساء من مجموع الوزارات 6% فقط وبفجوة نوعية مقدارها (-44)

- تم تعيين أول سفيرة في عام 1988. يوجد حالياً ثلاث سفيرات وتبلغ نسبة النساء في السلك الدبلوماسي 10%.

- بلغت نسبة تواجد المرأة في سلك القضاء 13.38% ونسبة المحاميات 16% من مجموع عدد المحامين في القطر وتشكل النساء 9% من مجموع القضاة و 14.5% من محامو الدولة و 19% من المحامين العامين.

- ارتفعت نسبة مشاركة النساء في المجالس المحلية من 27 امرأة في عام 1975 لتصبح 189 امرأة في عام 1999 ولتصل نسبتهن إلى 3.1% في مجالس الإدارة المحلية في عام 2006.

- بلغت نسبة المقاعد النيابية المشغولة من قبل النساء 12% في عام 2004 إلا أن النسبة ارتفعت في عام 2007 لتصل إلى 18%.

• المشاركة الاقتصادية للمرأة موزعة على الشكل الآتي

- تشكل النساء ما يقارب الخمس من المجموع الكلي للعاملين في الحكومة إلا أن غالبيةهن يعملن في مجال السكرتاريا والمناصب الإدارية.

- ازدادت نسبة مشاركة المرأة في قوة العمل من 23% من إجمالي القوة العاملة في عام 1981 إلى 26% في العام 1990 وإلى 29% في 2000 ومن ثم لتصل النسبة إلى 30% في عام 2004 إلا أنها انخفضت إلى 11% في عام 2006.

- بلغت نسبة المعلمات الإناث في مرحلة التعليم الأساسي(65%) للعام 2006 والتي تفوق بكثير نسبة المعلمين الذكور وبفجوة نوعية إيجابية (+15) (المجموعة الإحصائية 2007).

- بلغت نسبة المدرسات الإناث في مرحلة التعليم الثانوي من مجموع المدرسين في هذه المرحلة 47% وبفجوة نوعية سالبة (-3) في حين بلغت نسبتهن من أعضاء الهيئة التدريسية للتعليم الجامعي 27 وبفجوة نوعية (-23).

- تتركز النسبة الأعلى من النساء العاملات في وزارات الدولة في وزارة الصحة (57%) تليها وزارة التربية (56%) السياحة (53%) ويليهم بالتساوي وزارتي الشؤون الاجتماعية والعمل والتعليم العالي (48%) وتنخفض نسبة تواجدهن بشكل كبير في الوزارات التالية: الأوقاف(8%)، النفط والثروة المعدنية والري (9%)، الكهرباء (10%)، النقل (12%)، الإسكان والتعمير (13%)، ووزارة الإدارة المحلية (14%).

• نسبة النساء اللواتي يمتلكن أصولاً وموارد لا تتجاوز الـ 5% . لا تمتلك المرأة الريفية أصولاً ثابتة كالأرض والآلات ورؤوس الحيوانات حيث يتم تعويضها عن حقها في الميراث في نادر الأحيان بمبلغ مادي بسيط.

5. التوصيات والمقترحات

بما أن المساعي الإنمائية المتفق عليها على الصعيد الدولي والواردة في إعلان الألفية تهدف إلى تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة كونها وسائل فعالة لمكافحة الفقر والمجاعة والأمراض، على الحكومات والهيئات الحكومية وغير الحكومية وهيئات المجتمع الأهلي أن تعمل على تعزيز المساواة بين الجنسين وتحفيز التنمية المستدامة عبر الخطط والبرامج والسلوكيات الموضوعية. كما هدفت الخطة الخمسية العاشرة في سورية إلى إدماج قضايا النوع الاجتماعي في عملية التنمية لتحقيق مجتمع عادل قائم على أساس إنجاز المزيد من حقوق المرأة وتحسين المكانة السورية عالمياً في مقياس التنمية والتمكين المرتبط بالنوع الاجتماعي وزيادة مساهمتها في تحقيق أهداف كفاءة توظيف الموارد وإنجاز معدلات النمو المستدامة وتحقيق أهداف العدل الاجتماعي والحد من الفقر (الخطة الخمسية العاشرة، الفصل الثالث والعشرون ، قطاع المرأة).

فيما يلي أهم التوصيات الواجب اتخاذها ووضعها موضع التنفيذ للنهوض بالمرأة وتحقيق العدالة الاجتماعية المنشودة

• ضمان وصول النساء والرجال على قدم المساواة إلى الفرص الاقتصادية بما يحقق مبدأ تكافؤ الفرص أمام الجنسين من خلال زيادة نسبة مشاركة المرأة في سوق العمل ورفع معدل

مساهمتها في النشاط الاقتصادي وفي جميع الأنشطة الإنتاجية والخدمية وتكوين طبقة من
الفعاليات الاقتصادية النسائية وتمكينهن من الحوافز المادية والمعنوية للقيام بذلك. وإعطاء
أولوية للقطاع الريفي الأقل نمواً والفئات الاجتماعية الأكثر احتياجاً

• التحقق من أن القروض الممنوحة للنساء لتأسيس مشاريع مولدة للدخل تذهب إلى المجال
الذي منحت من أجله تجنباً لأي استغلال يمكن أن يطبق على المرأة وخاصة في المناطق الريفية
وذلك عن طريق إطلاع الأسر الريفية على قوانين وشروط الإقراض وآلية المنح وما هي
العقوبات والإجراءات الواجب اتخاذها في حال عدم قيام المرأة باستثمار القرض في المجال الذي
أخذ من أجله بالإضافة إلى تعريف النساء على كيفية الحصول على القروض لإنشاء مشاريع
صغيرة مولدة للدخل

• بما أن العمالة النسائية تشكل جزءاً كبيراً من العمالة الزراعية غير المأجورة في الريف،
يجب إدماج تلك العمالة في الأنشطة الزراعية وغير الزراعية المدرة للدخل وتسهيل وصولهن
للبرامج التدريبية والإرشادية واستخدام التقنيات الحديثة البسيطة للحفاظ على الموارد الطبيعية
من أرض ومياه ومراعي وغابات.

• مراجعة مناهج التعليم وتقويمها وتطويرها بحيث تحدث الصورة النمطية للمرأة التي لا
تزال سائدة وإدخال التربية السكانية والبيئية ضمن المناهج التعليمية والتوسع في نشر مدارس
التعليم ما بعد التعليم الأساسي خاصة في المناطق البعيدة والنائية.

• رفع المستويات التعليمية والمهارات لدى المرأة في تولي المناصب الإدارية والسياسية
كشريك أساسي في صنع القرار وزيادة نسبة مشاركة المرأة السياسية عن طريق زيادة عدد
المقاعد المخصصة للنساء في مجلس الشعب

• ضمان حصول النساء على المعلومات والخدمات والاستشارات والموارد لحمايتهن من
تحمل الأعباء المرهقة والتي تؤثر سلباً على صحتهن والعمل على الاهتمام بتعليم وتدريب ذوي
الحاجات الخاصة.

• القيام بإجراء مسوحات حقلية شاملة حول الفقر المرتبط بالأنواع الاجتماعية وخاصة في
المناطق الريفية حيث تبدو الفوارق النوعية واضحة بشكل أكبر منه في الحضر وذلك بهدف
معرفة حجم الفجوات النوعية التي لا تزال قائمة والعمل على ردمها أو تضييقها قدر الإمكان.

• تأسيس شبكات الأمان الاجتماعي لدعم المرأة والأسرة وخاصة في الريف وتنسيق ذلك
ووضعه ضمن استراتيجية وطنية تعالج قضايا النوع الاجتماعي.

- العمل على تفعيل برامج التنمية في المناطق الريفية والتوجه نحو النهوض بوضع المرأة وتوعية المجتمع المحلي بأهمية إشراك المرأة في عملية اتخاذ القرارات الزراعية والاقتصادية والاجتماعية والأسرية.
- العمل على تحقيق التوازن الإقليمي في التنمية بين الريف والحضر عن طريق إتاحة المجال أمام المرأة في الريف والحضر بالوصول للموارد المتاحة والانتفاع بها لتنفيذ برامج النهوض بالمرأة
- تعديل القوانين والتشريعات التي تركز الفوارق النوعية والعمل على إصلاحها واستصدار قانون عقوبات خاص بالعنف المطبق على المرأة إن كان من قبل الأسرة أو من قبل المجتمع.
- تدريب النساء ذوات الاختصاصات والتحصيل الدراسي العالي في ممارسة المهن الصناعية المتطورة إلى جانب إشراكها في التدريب على الصناعات التقليدية وتسهيل أعمال سيدات الأعمال الصناعيات وصغار الحرفيات أسوة بالرجال الصناعيين والحرفيين.

المراجع

المراجع العربية

- معجم قضايا تمايز الجنسين، منشورات برنامج الغذاء العالمي
- تقرير التنمية البشرية 2006، حساب أدلة التنمية البشرية
- المجموعة الإحصائية 2007 و 2005
- التقرير الوطني الثاني للتنمية البشرية في سورية، 2005
- قاعدة بيانات منظمة التعليم والعلوم والثقافة (اليونسكو) للأمم المتحدة (www.unesco.org)
- <http://doc.abhatoo.net.ma/IMG/doc/fem3.doc>
- حساب أدلة التنمية البشرية http://hdr.undp.org/en/media/2455_393_4241.pdf
- تحليل وضع المرأة الريفية في الزراعة السورية، الدكتورة ناديا رمسيس فرح، منظمة الأغذية والزراعة الدولية، 1999.
- الخطة الخمسية العاشرة، الفصل الثالث والعشرون، قطاع المرأة.

المراجع الإنكليزية

- Land Tenure Systems Structural Features and Polices, NADIA FORNI, FAO International Consultant, Damascus – Syria, March 2001
- <http://www.wresearchc.org/index.php?tp=6&id=172>
- <http://gender.pogar.org/countries/stats.asp?cid=19&gid=10&ind=120#notes#notes>
- Gender glossary, World Food Program Publications
- http://www.theodora.com/wfbcurent/syria/syria_people.html
- SOURCE: 2008 CIA WORLD FACTBOOK
- The United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization (UNESCO) database (www.unesco.org).

الملحقات

جدول-1: التوزيع النسبي للمتطلين (15 سنة فأكثر) حسب الحالة التعليمية والجنس لعام 2004

الحالة التعليمية	متعطّل عمل سابقا			متعطّل لم يسبق له العمل			المجموع	
	مجموع	إناث	ذكور	مجموع	إناث	ذكور	إناث	مجموع
أمي	11.8	10.9	11.7	9.8	8.7	9.4	8.7	9.5
يقراً ويكتب	32.9	19.2	30.9	34.6	24.3	31.5	24.2	31.5
ابتدائية	31.1	17.3	29.1	29.5	22.4	27.4	22.3	27.5
إعدادية	12.8	11.3	12.6	11.9	13.9	12.5	13.8	12.5
ثانوية	6.3	20.8	8.4	9.2	17.2	11.6	17.3	11.4
معاهد متوسطة	2.6	13.9	4.3	3.2	9.1	4.9	9.3	4.9
جامعية فأكثر	2.5	6.7	3.1	1.9	4.4	2.6	4.4	2.6
المجموع	100	100	100	100	100	100	100	100

المصدر : النتائج الأولية لتعداد السكان 2004 / جدول 12 / 3

جدول-2: توزع العاملين بأجر (15 سنة وأكثر) حسب النشاط الاقتصادي والجنس وفئات الرواتب لعام 2006

القطاع	الجنس	فئات الرواتب					
		+9001	8001-9000	7001-8000	6001-7000	5001-6000	-5000
زراعة	ذكور	20274	11618	19409	20979	26654	41296
	إناث	1488	598	1468	2360	4135	22851
	المجموع	173130	21762	12216	20877	23339	30789
صناعة وكهرباء وغاز ومياه	ذكور	136227	43614	71631	48888	61584	90887
	إناث	6740	2730	4451	3706	5787	12748
	المجموع	488993	142967	46344	76082	52594	67371
بناء وتشبيد	ذكور	83808	40060	60067	53225	62944	82205
	إناث	833	292	586	372	603	666
	المجموع	382309	3352	84641	40352	60653	53597
تجارة وفنادق ومطاعم	ذكور	49398	15425	30471	22313	30946	56377
	إناث	1493	610	1466	1254	1098	4631
	المجموع	204930	10552	50891	16035	31937	23567
نقل وتخزين واتصالات	ذكور	81719	22372	27327	16700	11628	10234
	إناث	3617	1179	1052	741	584	302
	المجموع	169980	7475	85336	23551	28379	17441
المال والتأمين والعقارات	ذكور	15686	2217	3283	3847	2645	3543
	إناث	2138	682	1712	752	732	1203
	المجموع	38440	17824	2899	4995	4599	3377
الخدمات	ذكور	442027	91243	105603	79563	54932	95463
	إناث	166526	41978	48489	35002	22288	25896
	المجموع	1209010	608553	133221	154092	114565	77220
المجموع	ذكور	829139	226549	317791	245515	251333	380005
	إناث	182835	48069	59224	44187	35227	68297
	المجموع	2688171	1011974	274618	377015	289702	286560

المجموع الإحصائية 2007 / مسح القوة العاملة 2006 - الجدول 9/3

جدول-3: التوزيع النسبي للعاملين حسب فئة الرواتب والجنس في العام 2006

القطاع الاقتصادي	الجنس	-5000	5001-6000	6001-7000	7001-8000	8001-9000	+9001
زراعة	ذ	24	15	12	11	7	12
	إ	13	2	1	1	0	1
صناعة وكهرباء وغاز ومياه	ذ	19	13	10	15	9	28
	إ	3	1	1	1	1	1
بناء وتشبيد	ذ	21	16	14	16	10	22
	إ	0	0	0	0	0	0
تجارة وفنادق ومطاعم	ذ	26	14	10	14	7	23
	إ	3	1	1	1	0	1
نقل وتخزين واتصالات	ذ	6	7	9	15	13	46
	إ	1	2	2	3	4	12
المال والتأمين والعقارات	ذ	9	7	10	9	6	41
	إ	0	0	0	0	0	0
الخدمات	ذ	8	5	7	9	8	37
	إ	1	1	2	2	2	7
المجموع	ذ	14	9	9	12	8	31
	إ	3	1	2	2	2	7

المجموعة الإحصائية 2007/ مسح القوة العاملة 2006- الجدول 9/3/حساب النسب من قبل معدة التقرير

جدول-4: توزيع العاملين في الدولة حسب الجنس والجهات في 2006/12/31

الجهات	إناث	ذكور	مجموع	% للإناث	الفجوة النوعية
وزارة الأوقاف	497	5617	6114	8	42-
وزارة النفط والثروة المعدنية	3801	39456	43257	9	41-
وزارة السري	3018	29385	32403	9	41-
وزارة الكهرباء	4142	36909	41051	10	40-
وزارة النقل	5255	38614	43869	12	38-
وزارة الإسكان والتعمير	5364	35861	41225	13	37-
وزارة الإدارة المحلية والبيئة	9745	57573	67318	14	36-
مجلس الشعب	48	207	255	19	31-
أخرى	10044	41748	51792	19	31-
وزارة الصناعة	16367	61740	78107	21	29-
وزارة الاقتصاد والتجارة	8653	31070	39723	22	28-
وزارة الخارجية	198	654	852	23	27-
وزارة الاتصالات والتقانة	6354	20503	26857	24	26-
وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي	18688	55355	74043	25	25-
وزارة الإعلام	1705	4350	6055	28	22-
وزارة العدل	1667	4197	5864	28	22-
وزارة المالية	9761	19986	29747	33	17-
وزارة الداخلية	1512	2924	4436	34	16-
وزارة الثقافة والإرشاد القومي	2067	3466	5533	37	13-
وزارة المغتربين	28	45	73	38	12-
وزارة التعليم العالي	16013	17564	33577	48	2-
وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل	2603	2768	5371	48	2-
وزارة السياحة	1511	1344	2855	53	3
وزارة التربية	182753	145068	327821	56	4
وزارة الصحة	44311	33885	78196	57	7
المجموع	356105	690289	1046394	34	16-

المصدر: المجموعة الإحصائية 2007

باستثناء رئاسة الجمهورية و رئاسة مجلس الوزراء و شركات إنشاءات القطاع العسكري

جدول-5:- ملخص عن السمات العامة للنوع الاجتماعي في سورية للأعوام 1980-1990-1995-2004

2004	1995	1990	1980	المؤشرات
1,230	910	880	1,560	حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (بالدولار الأمريكي)
18.6	16.8	12.8	9	المجموع الكلي للسكان (بالمليون)
49.7	49.7	49.8	49.8	نسبة الإناث من المجموع الكلي للسكان
72	71	67	62	توقع الحياة عند الولادة للذكور (بالسنوات)
75	74	70	65	توقع الحياة عند الولادة للإناث (بالسنوات)
86	..	82	..	معدل تعليم الذكور (بعمر 15 سنة وما فوق)
74	..	48	..	معدل تعليم الإناث (بعمر 15 سنة وما فوق)
7	6	4	2	قوة العمل الكلية (بالمليون)
30	29	26	23	قوة العمل النسائية (% من مجموع القوة العاملة)
11.7	11.2	البطالة الكلية (% من قوة العمل الكلية)
24.1	23.9	البطالة عند الإناث (% من مجموع قوة العمل النسائية)
				الوصول للتعليم والتحصيل العلمي
				معدل الالتحاق الصافي بالتعليم الابتدائي
100	96	95	..	معدل الالتحاق الصافي بالتعليم الابتدائي للذكور
96	90	86	..	معدل الالتحاق الصافي بالتعليم الابتدائي للإناث
..	92	97	..	متابعة الدراسة حتى الصف الخامس للذكور (من مجموع طلاب الصف)
..	92	95	..	متابعة الدراسة حتى الصف الخامس للإناث
109	89	94	..	معدل إتمام المرحلة الابتدائية للذكور (لنفس المجموعة العمرية)
104	82	83	..	معدل إتمام المرحلة الابتدائية للإناث
94	..	92	..	نسبة التعليم عن الشباب الذكور (% لمن هم في لفئة العمرية 15-24)
90	..	67	..	نسبة التعليم عن الشباب الإناث (% لمن هم في لفئة العمرية 15-24)
				الصحة
3.3	3.7	5.2	7.3	معدل الخصوبة الكلية (عدد المواليد لكل امرأة)
..	45	..	20	نسبة استخدام موانع الحمل (% من النساء اللواتي تتراوح أعمارهن بين 15-49)
..	نسبة الولادات التي تتم بإشراف مختصين (% من مجموع الولادات)
..	160	معدل وفيات الأمهات (لكل 100.000 ولادة حية)
..	7	نسبة الأطفال الذين يعانون من سوء التغذية ونقص الوزن (% من الأطفال بعمر أقل من 5 سنوات)

المصدر: تقرير التنمية البشرية، 2005، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي